

٩ - عضو في بختاره وزير التجارة والصناعة من بين المشغليين بانتاج البترول وتجارة لمدة ثلاثة سنوات.

١٠ - عضو من المممين بمسائل البترول بختاره وزير التجارة والصناعة من الجامعات أو غيرها من الجهات الحكومية لمدة ثلاثة سنوات .  
وعند غياب وزير التجارة والصناعة يتولى وزير المالية والاقتصاد رئيس المجلس وفي حالة غيابه العضو المنتدب ثم من يليه من أعضاء المجلس طبقاً لترتيب التشكيل المقدم

ويتولى أعمال سكريرية المجلس مدير المعمل دون أن يكون له صوت في المداولات .

وتحدد مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من غير المعينين بحكم مناصبهم يقرار يصدر من مجلس الوزراء» .

مادة ٣ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعلم به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بتصريحه في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (١. ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (١. ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (١. ح)

وزير العدل	وزير الصحة العمومية	وزير المواصلات
أحمد حسني	نور الدين طراف	(قائد جهاز) جمال سالم
وزير الخارجية	وزير الدولة	وزير الأوقاف
محمود فوزي	فتحي رضوان	أحمد حسن الباقرى
وزير الشئون البلدية والقروية		وزير الزراعة
(قائد جهاز) عبد اللطيف محمود البغدادى	عبد الرزاق صدقى	
وزير الإرشاد الفرعى ووزير الدولة لشئون السودان		

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (١. ح)

وزير الداخلية وزیر الأشغال العمومية

ذكرى محمد الدين بكاشي (١. ح) أحمد عبد الشرباصى

وزير الحرية (بالنواب) وزير الشئون الاجتماعية

(قائد جهاز) عبد اللطيف محمود البغدادى كمال الدين حسين صاغ (١. ح)

وزير المعارف العمومية (بالنواب) وزير الدولة لشئون رياضة الجمهورية

فتحي رضوان (قائد جهاز) حسن ابراهيم

وزير المالية والاقتصاد وزير التموين نائب وزير التجارة والصناعة

عبد الحميد الشريف جندى عبد الملك محمد أبو نصیر

## قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنشاء مجلس لإدارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلی الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلی القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنشاء مجلس لإدارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس المعدل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٣

وعلی ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

**أصدر القانون الآتي :**

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه نصها الآتي :

«ويتميل المعمل من المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية على أن يقوم العضو المنتدب للادارة بتحليله أمام القضاء» .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ٣ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

«مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة المنصوص عليه في المادة السابقة على الوجه الآتي :

١ - وزير التجارة والصناعة ... . . . . . ورئيس

٢ - وزير المالية والاقتصاد أو من ينوب عنه .

٣ - مدير عام مصلحة السكك الحديدية .

٤ - وكيل وزارة التجارة والصناعة لشئون الثروة المعدنية .

٥ - مستشار من مجلس الدولة تدبه شعبة الرأى المتخصصة .

٦ - رئيس الامدادات والتمويل بوزارة الخارجية .

٧ - عضو من ذوى الخبرة بالإدارة يختاره مجلس الوزراء لمدة ثلاثة سنوات ويكون هو العضو المنتدب للادارة .

٨ - عضو يختاره المجلس الدائم لتنمية الاتجاح القوى لمدة ثلاثة سنوات .